

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي

معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أود في البداية أن أهنيء معالي السيد/ تشابا كوروشي، لانتخابه

رئيساً للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً له

النجاح في أداء مهامه. كما أتقدم بالشكر لمعالي السيد/ عبدالله شاهد

لجهوده المبذولة خلال رئاسته للدورة السابقة، ولا يفوتني في هذا المجال

أن أشيد بالعمل المميز الذي يقوم به معالي الأمين العام للأمم المتحدة

لرفع كفاءة عمل مؤسسات الأمم المتحدة، بما يحقق أهدافها ومقاصد

ميثاقها.

تؤكد المملكة العربية السعودية التزامها بميثاق الأمم المتحدة، ودعمها المستمر لمبادئ الشرعية الدولية الهادفة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، والداعية إلى التعاون على أساس الاحترام المتبادل لسيادة الدول واستقلالها، وحل الخلافات بالطرق السلمية، وعدم اللجوء للقوة أو التهديد بها. إن مشاركة بلادي في تأسيس الأمم المتحدة، والتوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو، جاءت اتساقاً مع ما تمليه عليها تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، وتقاليدنا العربية الأصيلة، الداعية للعدل والإحسان والتعاون والسلام والحوار.

ومن هذا المنطلق، تستمر المملكة بدعمها للعمل الدولي متعدد الأطراف في إطار مبادئ الأمم المتحدة، في سبيل تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات التي تواجه عالمنا، والمشاركة الفاعلة والمبادرة بكل

ما يسهم للوصول لعالم أكثر سلميةً وعدالةً، ويحقق مستقبلاً واعداً  
لشعبنا وأجيالنا القادمة.

إن المملكة العربية السعودية وانطلاقاً من حرصها الدائم على تحقيق  
أهداف وغايات الأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، لتجدد  
دعوتها لإصلاح مجلس الأمن ليكون أكثر عدالة في تمثيل واقعنا اليوم،  
وأكثر فاعلية في مواكبة تحولات وتطورات المجتمع الدولي، وأكثر  
كفاءة في معالجة تحدياته المشتركة.

وفي ظل ما يشهده عالمنا اليوم من حروب وصراعات، تؤكد المملكة  
العربية السعودية ضرورة العودة لصوت العقل والحكمة، وتفعيل قنوات  
الحوار والتفاوض والحلول السلمية، بما يوقف القتال، ويحمي المدنيين،  
ويوفر فرص السلام والأمن والنماء للجميع. وفي هذا المجال تؤكد  
المملكة على موقفها الداعم لكافة الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل  
سياسي يؤدي إلى إنهاء الأزمة الروسية — الأوكرانية، ووقف العمليات

العسكرية، بما يحقق حماية الأرواح والممتلكات، ويحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

إن عملية بناء السلام، والتغلب على التحديات، وتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار، والوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة، تحتم تضافر الجهود، وتعميق الشراكات، وتعزيز التبادل الثقافي والحضاري والاجتماعي.

السيد الرئيس

إن منطقة الشرق الأوسط في أمس الحاجة إلى تضافر الجهود في سبيل ترسيخ الأمن والاستقرار، وتوفير مستقبل أفضل يلبي تطلعات الشعوب في التنمية والازدهار. وقد عكست قمة جدة للأمن والتنمية، والتي شارك فيها قادة الولايات المتحدة الأمريكية وتسع دول عربية، تأكيدنا المشترك على أهمية العمل الجماعي لبناء مستقبل أفضل للمنطقة ودولها وشعوبها، ودعمنا الكامل لجهود الأمم المتحدة في حل النزاعات

سالمياً، وعزماً المشترك على تعزيز الترابط والتكامل إقليمياً ودولياً وأهمية تكثيف التعاون في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام استقلالها وسلامة أراضيها واحترام قيم المجتمعات وثقافتها واعتبار تنوعها إضافةً لإثراء التفاهم والتعايش المشترك.

يتطلب أمن منطقة الشرق الأوسط واستقرارها الإسراع في إيجاد حلٍّ عادلٍ وشاملٍ للقضية الفلسطينية، وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام 1967م، وعاصمتها القدس الشرقية، وتدين المملكة جميع الإجراءات الأحادية التي تقوض حل الدولتين، وتدعو لوقفها الفوري والكامل.

وبالنسبة لليمن، تجدد المملكة التزامها بدعم كافة الجهود الرامية لتثبيت الهدنة، وتمكين مجلس القيادة الرئاسي من أداء أدواره، وصولاً إلى تحقيق السلام المستدام بين الأشقاء في اليمن على أساس المرجعيات

الثلاث ومنها قرار مجلس الأمن (2216). كما تستمر المملكة في دورها القيادي كأكبر داعم لتلبية الحاجات الإنسانية والتنمية للأشقاء في اليمن. ونشدد في هذا الإطار على ضرورة إزالة جميع العوائق أمام تدفق السلع الأساسية وإيصال المساعدات وفتح الطرق المؤدية إلى تعز ثالث أكبر مدن اليمن، والتي ما زالت تخضع للحصار منذ عام 2015م. وحرصاً من المملكة على دعم أمن العراق واستقراره ونمائه، فقد عملت على تطوير مختلف أوجه التعاون مع العراق ثنائياً وجماعياً، ومنها الربط الكهربائي بين المملكة والعراق، وبين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق.

كما تؤكد ضرورة الالتزام بقرارات مجلس الأمن بما يحفظ وحدة سوريا واستقرارها وعروبتها، وتدعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للنزاع وفق الصيغة الواردة في قرار مجلس الأمن (2254) الصادر في عام 2015م، مشددة، في

الوقت نفسه، على ضرورة منع تجدد العنف، والحفاظ على اتفاقات وقف إطلاق النار، والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع السوريين المحتاجين.

كما تدعم المملكة سيادة لبنان وأمنه واستقراره، وتؤكد أهمية تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية هيكلية شاملة تضمن تغلب لبنان على أزمته السياسية والاقتصادية، وألا يكون نقطة انطلاق للإرهابيين أو تهريب المخدرات أو الأنشطة الإجرامية الأخرى التي تهدد أمن المنطقة واستقرارها، وأهمية بسط سيطرة الحكومة اللبنانية على جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واتفاق الطائف.

تستمر المملكة في بذل كل جهد ممكن لتشجيع الحوار بين الأطراف السودانية متمنية للسودان وشعبه الاستقرار والازدهار. وتجدد المملكة دعمها للأمن المائي المصري والسوداني.

كما تجدد دعمها الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم بتاريخ 23 أكتوبر 2020م، والدعوة الليبية إلى المغادرة الكاملة للقوات الأجنبية، والمقاتلين الأجانب، والمرترقة دون إبطاء، وفقاً لقرار مجلس الأمن (2570) الصادر في عام 2021م.

تؤكد المملكة على ضرورة دعم أمن ومواصلة تقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان والحرص على عدم تحول أفغانستان إلى منطلق للعمليات الإرهابية أو مقر للإرهابيين.

إن استتباب السلم والأمن الدوليين لا يتحقق من خلال سباق التسلح أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بل من خلال التعاون بين الدول لتحقيق التنمية والتقدم. ومن هنا نحث المجتمع الدولي على تكثيف ومضاعفة الجهود في سبيل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وضمان خلو منطقة الشرق الأوسط منها. كما ندعو إيران للوفاء عاجلاً بالتزاماتها النووية،



والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واتخاذ خطوات جدية لبناء الثقة بينها وبين جيرانها والمجتمع الدولي.

السيد الرئيس

تواجه البشرية تحديات مشتركة تهدد فرص التعافي الاقتصادي بعد الجائحة، ولعل أبرزها أمن وكفاية إمدادات الغذاء والطاقة، ومرونة سلاسل الإمداد، وتحديات البيئة والتغير المناخي، إن قدرتنا على تجاوز هذه التحديات مرهونة بتضافر جهودنا وتعميق تعاوننا وتعزيز مجالات الاستجابة العالمية الموحدة والمتوازنة والعادلة.

وإدراكاً من المملكة العربية السعودية لأهمية التعامل مع تحديات التغير المناخي، وضرورة معالجة آثاره السلبية، فإنها تولي بالغ الاهتمام للمساهمة في تحقيق أهداف اتفاقية باريس للتغير المناخي، وتدعم بفاعلية ومسؤولية متطلبات الانتقال المتدرج والمسؤول نحو نظم ومصادر طاقة متنوعة وأكثر استدامة. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف مشاركة الجميع في

الحل، أخذاً في الاعتبار، تفاوت الظروف الوطنية والإقليمية، ومراعاة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للتنمية المستدامة، وتعزيز أمن الطاقة العالمي، وتأمين وصول الطاقة للجميع.

وترسيخاً لدورها الريادي العالمي في مجال الاستدامة، أطلقت المملكة مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر، دعماً للجهود الوطنية والإقليمية في هذا الخصوص، وأعلنت أهدافاً طموحة لتنويع مصادر الطاقة، ورفع كفاءة إنتاجها واستهلاكها، وطرحت مبادرات نوعية لحماية البيئة، وتعزيز التشجير المستدام، وخفض الانبعاثات بمقدار (278) مليون طن سنوياً بحلول عام 2030م، والوصول للحيداء الصفري لانبعاثات الكربون بحلول عام 2060م من خلال نهج الاقتصاد الدائري للكربون، وبما يتوافق مع خطط المملكة التنموية، وتمكين تنوعها الاقتصادي.

كما تحرص بلادي على دعم التعافي الاقتصادي العالمي عبر المساهمة في المحافظة على توازن أسواق الطاقة، وتؤكد على أهمية الاستثمار في الطاقة الأحفورية وتقنياتها النظيفة على مدى العقدين القادمين، من أجل تلبية الطلب المتنامي عالمياً بما يحقق مصالح الجميع من المستهلكين والمنتجين، ويُجنب العالم الآثار السلبية الناتجة عن السياسات غير الواقعية، والتي تهدف إلى إقصاء مصادر الطاقة الرئيسة دون اعتبار للآثار السلبية في سلاسل الإمداد العالمية، والتضخم، وارتفاع أسعار الطاقة، وزيادة معدلات البطالة، وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

تعمل المملكة جنباً إلى جنب مع شركائها الدوليين لتخفيف وطأة الآثار السلبية للنزاعات المسلحة، وانعكاساتها المؤلمة على الأمن الغذائي، وتعطيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 خاصة هدف القضاء على الجوع. ونؤكد في هذا المجال على أهمية السعي لتسهيل

تصدير الحبوب والمواد الغذائية، لأن استمرار ارتفاع أسعار الغذاء سيدفع الكثير إلى مواجهة خطر المجاعة. وللمملكة إسهامات كبيرة في هذا الجانب، فقد بلغ إجمالي مساعدات المملكة في مجال الأمن الغذائي والزراعي ما يقارب 2 مليار و890 مليون دولار أمريكي. كما أعلنت المملكة العربية السعودية مع أشقائها بالمنطقة عن تخصيص 10 مليارات دولار لهذا الغرض عبر تنسيق وتوحيد جهود 10 صناديق تنموية وطنية وإقليمية.

السيد الرئيس

حقق مجتمعنا الدولي نجاحات متتالية في مواجهة شرور الإرهاب والتطرف، وعلينا مواصلة العمل الحثيث للتصدي والقضاء على هذه الآفة التي لا تمت بصلة لأي عرق أو دين أو معتقد سليم. ونؤكد على أهمية وقوف المجتمع الدولي بحزم أمام الدول الداعمة والراعية

للإرهاب والتطرف، والتي تسعى لاستغلال ايدولوجياتها المتطرفة،  
وسيلة للتمدد والتوسع، وخلق الفوضى والدمار.

إن المملكة مستمرة في جهود البناء والتطوير بما يلبي تطلعات  
أجيالنا القادمة، ويحسن جودة الحياة، ويسهم في تمكين المرأة والشباب،  
وينمي قدرات الإبداع والابتكار، ويرسخ قيم الانفتاح والحوار والتسامح  
والتعايش. وتولي المملكة ملف حقوق الإنسان أهمية بالغة، وقد تضمنت  
أنظمتها نصوصاً صريحةً تهدف إلى تعزيز وحماية تلك الحقوق، كما  
أعلنت عن تطوير منظومة التشريعات في إطار الإصلاحات التي تبنتها  
رؤية المملكة 2030 لرفع كفاءة الأنظمة القانونية والقضائية، بما يستفيد  
من أفضل الممارسات والمعايير العالمية، ويتواءم مع التزام المملكة  
بالمواثيق والاتفاقات الدولية.

وانطلاقاً من رؤيتها المستقبلية والطموحة، تقدمت المملكة بطلب  
استضافة معرض اكسبو 2030 تحت شعار "حقبة التغيير: المضي

بكوكبنا نحو استشراف المستقبل" وستعمل المملكة في حال فوزها بتنظيم هذه الفعالية على إعادة هذا المعرض إلى فكرته الأصلية والتي أنشئ من أجلها معرض اكسبو، واستشراف مستقبل الكوكب وما يحمله ذلك المستقبل من تكنولوجيا مُتقدمة بما في ذلك أهداف التنمية المُستدامة، وتنتهز المملكة هذه الفرصة للإعراب عن شكرها وتقديرها للدول التي أعلنت دعمها لهذا الترشح.

وفي الختام، نتطلع أن تسهم جهودنا في إيصال رسالتنا وقيمنا ومبادئنا للعالم، في جو تسوده الشراكة والاحترام لبناء مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.